

Distr.: General
16 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

التقرير العشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2023

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/77/6 (Sect. 3)/Add.7). وتلقت اللجنة خلال نظرها في التقرير معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت بردود خطية وردت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - ومدد مجلس الأمن، بقراره 2645 (2022)، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2023 ووسّعها؛ وقرّر أن تضم وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية قواماً يصل تعدادها إلى 42 من المدنيين والأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والمؤسسات الإصلاحية تحت رئاسة مفوض شرطة تابع للأمم المتحدة، وأن تضم وحدة حقوق الإنسان قدرة مكرسة للتصدي للعنف



الجنسي والجنساني، بما في ذلك تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، حسبما يكون منطبقاً؛ وطلب إلى المكتب العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها. وسلّم المجلس أيضاً في الفقرات من ديباجة قراره بجملة أمور منها أن المكتب يحتاج إلى قدر كاف من التنقل والأمن، بما في ذلك من خلال تزويده بالقدرة الملائمة فيما يتعلق بالإلمام بالحالة والرصد (A/77/6 (Sect. 3)/Add.7، الفقرة 3). ويصف الأمين العام كذلك الأعمال والمنجزات المستهدفة المقرر أن ينجزها المكتب. وهذه المنجزات المستهدفة تضاف إلى تلك المبينة في الميزانية المقترحة الأولية التي ترد في الوثيقة A/77/6 (Sect. 3)/Add.4 (المرجع نفسه، الفقرة 17 والجدول 1).

3 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مجلس الأمن طلب إلى الأمين العام في قراره 2645 (2022) أن يتشاور مع حكومة هايتي والبلدان المعنية ومع المنظمات الإقليمية بشأن الخيارات الممكنة لتعزيز الدعم الأمني لما تبذله الشرطة الوطنية الهايتية من جهود لمكافحة المستويات العالية من عنف العصابات، وأن يقدم تقريراً خطياً إلى المجلس بشأن هذه المشاورات. وخلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، أجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، مشاورات مع السلطات الهايتية وجهات وطنية أخرى معنية، ومع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء من المنطقة ودول أخرى أعضاء في الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية التي أبدت اهتماماً بالتعاون. وخلال تلك المشاورات، أعربت السلطات الهايتية عن تفضيلها لخيار تلقي الدعم من الشركاء الدوليين لتتشر فوراً، وعلى أساس ثنائي، قوات مسلحة متخصصة بأعداد كافية لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وذلك بهدف إيصال المعونة وتأمين اللوجستيات اللازمة لمكافحة الكوليرا، واستعادة الإمداد بالوقود ومياه الشرب المعالجة في كل مكان، ورفع الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات، وإعادة فتح المستشفيات والمدارس. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام تقريره عن المشاورات في شكل رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن يُبَيِّن فيها خيار تقديم المساعدة الأمنية الفورية إلى هايتي بقيام دولة عضو واحدة أو أكثر، على صعيد ثنائي وبناء على دعوة من حكومة هايتي، بنشر قوة للعمل السريع. وأبلغت اللجنة كذلك، عند استفسارها، بأن الهدف الحالي لحكومة هايتي هو عودة حكومة منتخبة ديمقراطياً للعمل بحلول شباط/فبراير 2024.

4 - ويشير الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية في هايتي تدهورت إلى حدٍّ من الخطورة حداً به أن يأذن في حزيران/يونيه 2022 بتمويل طارئ قدره 1 400 000 دولار بموجب السلطة المخولة له بالدخول في التزامات لتغطية المصروفات غير المتوقعة وغير العادية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن 1 394 805 دولار أو 100 في المائة من الأموال المأذون بها قد استُخدمت. واستخدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ذلك التمويل الطارئ للحصول بسرعة على خمس مركبات مدرعة ونشرها (A/77/6 (Sect. 3)/Add.4، الفقرة 39).

الشرطة الوطنية الهايتية

5 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الشرطة الوطنية الهايتية أنشئت في عام 1995 بعد تسريح القوات المسلحة الهايتية. ومنذئذ، ركزت بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على جملة أمور منها تدريب

وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قواتها. ومن خلال الدعم المقدم من عمليات حفظ السلام والتعاون على الصعيد الثنائي، نمت الشرطة الوطنية الهايتية ليصبح قوامها 15 404 أفراد عندما أُغلقت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في عام 2019، حيث ارتفع مما كان عليه عند نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام 2004 حين كان يتراوح بين 3 500 و 4 000 فرد. وكان يبدو أن قوام الشرطة الوطنية الهايتية في طريقه إلى بلوغ هدف 18 000 ضابط بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، ولكن لا يوجد في الوقت الحالي سوى 12 800 ضابط في الخدمة الفعلية، ولا يشارك في عمليات إنفاذ القانون وفي أداء مهام حفظ الأمن العام في أي وقت من الأوقات سوى ثلث مجموع ضباط الشرطة.

6 - وتستمر الأزمات السياسية وأنشطة العصابات وأعمال عنفها في هايتي منذ عقود، ولكنها شهدت تزايدا في عددها ومداهها في العامين الماضيين، حيث تحولت من أعمال عنف سياسي متقطعة إلى قطاع راسخ للجريمة المنظمة. واتخذ انعدام الأمن منعطفا جديدا في عام 2021، حيث بدأ شُنُّ هجمات منسقة على مراكز الشرطة والانتقام من عمليات مكافحة العصابات التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية. ولحقت أضرار بما مجموعه 32 مبنى للشرطة أو خُرِبَتْ أو شُنَّت عليها هجمات بالأسلحة النارية وبالقاء الحجارة عليها في عام 2019 في مقابل 16 مبنى في عام 2020 و 51 مبنى في عام 2021 و 15 مبنى حتى منتصف آب/أغسطس 2022.

7 - وفي إطار تقييم لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أصدر مجلس الأمن تكليفا بإنجازه في قراره (2600 (2021))، لاحظ المراقبون أن العصابات أفضل تسليحا وأكثر تطورا وأكثر تخندقا ضمن النخبة السياسية والتجارية في هايتي مقارنة بما كانت عليه منذ عام 2004. فقد وُصفت بأنها تمتلك أسلحة أوتوماتيكية حديثة من العيار الثقيل تنافس ما تمتلكه قوات الأمن المسلحة تسليحا جيدا في مختلف أنحاء العالم. وأوصى تقييم قدرات الشرطة بتعزيز الخبرات المتخصصة في المكتب لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في تعزيز ما يلي: (أ) قدراتها العملياتية في مجالات مكافحة العصابات، والاستخبارات الجنائية، ومكافحة الاختطاف، والجرائم المالية، والتحقيق الجنائي؛ (ب) قدراتها الإدارية في مجال إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك ما يتعلق بالتوظيف والتدريب؛ (ج) قدراتها في القيادة والتحكم فيما يتعلق بالنزاهة والرقابة والمساءلة. وأيد مجلس الأمن التوصيات المنبثقة عن التقييم في قراره (2645 (2022)).

ثانياً - الاحتياجات من الموارد

8 - يُورد الأمين العام في تقريره الاحتياجات الإضافية من الموارد المقترحة لعام 2023 لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار (2645 (2022)). وهذه الموارد المقترحة تضاف إلى الموارد المطلوبة في تقرير الأمين العام المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الذي يتضمن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2023 للمجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى (A/77/6 (Sect. 3)/Add.4).

9 - ويذكر الأمين العام أن مجموع الاحتياجات الإضافية من الموارد يبلغ 5 630 700 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية. وترفع هذه الاحتياجات الإضافية مجموع الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2023 إلى 27 973 200 دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 6 131 900 دولار أو بنسبة 28,1 في المائة مقارنة باعتمادات عام 2022. وتشمل الاحتياجات الإضافية من الموارد ما يلي:

(أ) 436 200 دولار لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، أو ما يزيد عن الاحتياجات الأولية من الموارد لعام 2023 بنسبة 55,2 في المائة، وتعزى هذه الاحتياجات إلى اقتراح نشر ثمانية أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة؛ (ب) 3 126 600 دولار لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين، أو ما يزيد عن الاحتياجات الأولية من الموارد لعام 2023 بنسبة 19,4 في المائة، وتعزى هذه الاحتياجات إلى اقتراح إنشاء 38 وظيفة مدنية جديدة؛ (ج) 2 067 900 دولار لتغطية التكاليف التشغيلية، أو ما يزيد عن الاحتياجات الأولية من الموارد لعام 2023 بنسبة 38,3 في المائة، لدعم الأنشطة الإضافية الصادر بها تكليف (A/77/6 (Sect. 3)/Add.7، الجدول 4 والفقرات من 47 إلى 49).

10 - ويقترح الأمين العام نشر ثمانية أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة؛ وإنشاء 25 وظيفة دولية (2 ف-5، 3 ف-4، 3 ف-3، 17 من فئة الخدمة الميدانية) و 13 وظيفة وطنية (4 لموظفين فنيين وطنيين و 9 من الرتبة المحلية). ويرد في التقرير أيضا أنه يُقترح إعادة نذب وظيفة واحدة برتبة ف-4 داخل المكتب نفسه. ويرد في الجدول 1 أدناه موجز لملاك الموظفين المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المرجع نفسه، الفقرات من 19 إلى 46):

الجدول 1

ملاك الموظفين المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

الوحدة	المقترح
1 - وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية	(أ) نشر شاغلي وظيفتين من وظائف شرطة الأمم المتحدة لمكافحة الاختطاف لتقديم المشورة التقنية من أجل تعزيز القدرة العملية للشرطة الوطنية الهايتية في ردع عمليات الاختطاف ومكافحتها.
	(ب) نشر شاغل وظيفة واحدة من وظائف شرطة الأمم المتحدة لإدارة مسرح الجريمة لتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز ممارسة التحقيق في الجرائم، وتوطيد السياسات الداخلية، وإنجاز برامج التدريب.
	(ج) نشر شاغل وظيفة واحدة من وظائف شرطة الأمم المتحدة لمحقق مالي واقتصادي لتقديم المشورة بشأن تعزيز القدرة العملية للشرطة الوطنية الهايتية على المستوى التقني من أجل تعزيز التحقيقات في التدفقات المالية غير المشروعة.
	(د) نشر شاغلي وظيفتين من وظائف شرطة الأمم المتحدة لشؤون النزاهة والامتثال لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في تعزيز عمليات التدقيق في ملفات طلاب الشرطة وأفراد الشرطة المنتظمين في الخدمة، وفي تعزيز قدرة الشرطة على وضع آلياتها للرقابة الداخلية والمساءلة.
	(هـ) نشر شاغلي وظيفتين من وظائف شرطة الأمم المتحدة لمكافحة العصابات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية على المستوى التقني في مجال العمليات والنهج والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة العصابات.

- (و) إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في شؤون الشرطة (مكافحة العصابات) (ف-4) ليكون النظير للمدير المركزي للشرطة الإدارية في الشرطة الوطنية الهايتية وقائد الفريق الاستشاري لمكافحة العصابات والعمليات في دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.
- (ز) إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في شؤون الشرطة (التحقيق الجنائي) (ف-4) ليعمل قائد فريق في فريق الدعم العملي للشرطة الذي ينسق بشكل وثيق مع نظرائه في الشرطة القضائية الوطنية بشأن حالات التحقيق الجنائي وأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وحدات التحقيق الوطنية.
- (ح) إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في شؤون الشرطة (معني بمراقبة التدفقات المالية غير المشروعة) (ف-3) ليكون النظير لمكتب الشؤون المالية والاقتصادية في الشرطة القضائية الوطنية، ويكون مسؤولاً عن تقديم المساعدة التقنية والتوجيه والتدريب إلى النظراء الوطنيين في مجال التدفقات المالية غير المشروعة وفي مجال تقنيات مكافحة غسل الأموال.
- (ط) إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في شؤون الشرطة (معني بالإدارة) (ف-3) ليكون نظيراً لمدير شؤون الموظفين ولتقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم الاستشاري في جميع جوانب إدارة الموارد البشرية.
- (ي) 2 - قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام إنشاء وظيفة واحدة لتمتد رسمي (ف-5) لتقديم المشورة التقنية والسياساتية إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن مسائل الإعلام والاتصالات البالغة التعقيد، ويكون المتحدث الرسمي الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.
- (ك) إنشاء وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) لتسخير الاتصالات الرقمية لجذب اهتمام الجماهير الهايتية والدولية على حد سواء عن طريق إنتاج وتقديم محتوى متعدد اللغات عالي المستوى ونشره عبر المنصات المناسبة.
- (ل) 3 - دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-4) ليعمل مستشاراً للقيادة العليا للبعثة فيما يتعلق بدعم حكومة هايتي في التصدي للتحدي الذي تمثله التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية.
- (م) إنشاء وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني) ليدعم عمل موظف الشؤون السياسية المذكور أعلاه (ف-4) في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال.
- (ن) 4 - قسم حقوق الإنسان إنشاء وظيفة واحدة لكبير مستشارين في شؤون حماية المرأة (ف-5) لقيادة قسم حماية المرأة ولتنسيق تصدي البعثة للعنف الجنساني والجنسي المتصل بالعصابات.

- (س) إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في شؤون حماية المرأة (ف-3) لتقديم المشورة التقنية إلى وحدات الشرطة الهايتية المتخصصة، ولا سيما الوحدات العاملة على الجرائم الجنسية وعلى الجرائم ضد القصر.
- (ع) إنشاء وظيفتين لمستشارين معاونين في شؤون حماية المرأة (موظفان فنيان وطنيان) لدعم كبير المستشارين في شؤون حماية المرأة/رئيس القسم، وللقيام منهجياً بمهام البحث فيما يتعلق بحوادث العنف الجنسي المنطوية على عنف مسلح وجمع التقارير عنها والتحقق منها وتسجيلها وتحليلها وتجميعها.
- 5 - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية (ف) إعادة ندب وظيفة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) لتصبح وظيفة لمساعد خاص (ف-4) لتعزيز القدرات في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز التكامل، والاستفادة على نحو أكثر فعالية من القدرات المشتركة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم حكومة هايتي في تعزيز التدابير الاجتماعية - الاقتصادية وبرامج الحد من العنف وأداء الجهاز القضائي.
- 6 - قسم الأمن (ص) إنشاء 9 وظائف لضباط حماية لصيقة (من فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الحماية للصيقة لمسؤولين كبار من الأمم المتحدة.
- (ق) إنشاء 7 وظائف لموظفي اتصال أمنيين (من فئة الخدمة الميدانية) لتعزيز فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الذي يتعامل مع الحوادث الأمنية التي تمس أفراد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.
- 7 - وحدة النقل (ر) إنشاء وظيفة واحدة لموظف نقل (من فئة الخدمة الميدانية) لتولي القيادة فيما يتعلق بمهام النقل والإدارة الفعالة لاحتياجات البعثة في مجال النقل الناجمة عن زيادة الأنشطة نتيجة تعديل الولاية.
- (ش) إنشاء 9 وظائف لسائقين (من الرتبة المحلية) لتشغيل المركبات المدرعة المنشورة حديثاً وتأمين احتياجات النقل الآمن والمأمون لأفراد البعثة.

11 - وإضافة إلى المبررات الواردة في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات من 19 إلى 46)، زُودت اللجنة الاستشارية عند استفسارها بمعلومات إضافية عن اقتراح إنشاء 38 وظيفة مدنية وإنجاز 8 عمليات نشر إضافية لشرطة الأمم المتحدة.

وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية

12 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن وظائف ضباط شرطة الأمم المتحدة تتطلب مواصفات خبرات تكون متاحة عادة في وكالات إنفاذ القانون، وبالتالي يسهل الحصول عليها من خلال إقامة شراكات مع الدول الأعضاء. وتتطلب الوظائف المدنية هي أيضاً خبرة في مجال إنفاذ القانون، لكنها تتطلب كذلك أنواعاً أكثر تحديداً من الخبرة الفنية التي لا يمكن أن تتوفر بسهولة من خلال عمليات نشر

شرطة الأمم المتحدة. ويُتخذ قرار توظيف فئات مختلفة من الموظفين على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة عوامل أو معايير أساسية معينة منها الخبرة الوثيقة الصلة بالوظيفة (أداء أدوار قيادية أو تقنية على سبيل المثال)، والمؤهلات في الميادين ذات الصلة بالوظيفة، وكبير مرتبة النظر الوطني المباشر المزمع توجيهه. ويُتيح أفراد الشرطة النظاميون، إضافة إلى مجموعات أخرى من المهارات، خبرةً تقنيةً وعمليةً شاملةً في مجالات محددة من خلال مرورهم بتجارب عملية في التعامل مع مسائل الاستجابة والتدخل والتحقيق والوقاية. وفي المقابل، ينبغي أن يتمتع شاغلو وظائف الشرطة المدنية بمستوى مناسب من التعليم العالي وبمؤهلات، بما في ذلك خبرة في القيام بمهام مشرفين أو مدراء تكون قد أكسبتهم وعياً أوسع بالنهج المناسبة لإدارة الشرطة والمهارات اللازمة للتواصل على نحو كفاء واستراتيجي مع كبار الضباط و/أو الشركاء الدوليين الآخرين من مختلف الخلفيات. وأعطيت اللجنة مثالا على ذلك، حيث أُبلغت بأن وظيفة المستشار في شؤون حماية المرأة برتبة ف-3 في دائرة حقوق الإنسان هي وظيفة مدنية لأن شاغلها سيقدم الدعم والمشورة التقنية إلى وحدات الشرطة الهايتية المتخصصة، ولا سيما الوحدات العاملة على الجرائم الجنسية وعلى الجرائم ضد القصر، لتعزيز قدراتها في مجالات التحقيق الجنائي في الجرائم الجنسية والعنف الجنساني المتصل بالعصابات. وإضافة إلى ذلك، سيعمل شاغل الوظيفة مع القضاة، ومع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرتها على منع هذه الأشكال من العنف والتصدي لها. وتتجاوز هذه المهام مهام ضابط الشرطة.

قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

13 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن مجلس الأمن، اعترافاً منه بالحاجة إلى تعزيز قدرات الاتصالات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، "يشجع كذلك على تعزيز الاتصال الاستراتيجي العام فيما يتعلق بالمهام والأدوار المحددة الموكلة إلى المكتب" (قرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الفقرة 6). ويسعى المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي إلى التواصل بشكل أكثر كثافة مع جمهور أوسع، بما في ذلك باللغة الكريولية الهايتية، في سياق يشهد فيه الاستقطاب وتتعدد فيه الأزمات، لشرح أنشطته والدعم الذي يمكن أن يقدمه، بالعمل جنباً إلى جنب مع حكومة هايتي، لمعالجة المشاكل المتجذرة التي يواجهها الهايتيون. ويُعتمد في استراتيجية المكتب للاتصالات استخدام الموارد الإضافية المقترحة لتعبئة الناس في هايتي والعالم ليهتموا بالتحديات السياسية والأمنية المعقدة والطويلة الأمد التي تواجهها هايتي، ولالإلهام على العمل من أجل إحداث تغيير إيجابي. وستستخدم هذه الاستراتيجية في التشكيل الاستباقي لمعالم بيئة الاتصال التي تعمل فيها البعثة من أجل التوعية بولايتها، والمساعدة على تغيير الانطباعات غير الصحيحة عن البعثة، وحشد الدعم في صفوف قادة الرأي و صفوف السكان عموماً، والمساهمة في تنفيذ ولاية البعثة. ولذلك، سيعمل شاغل وظيفة المتحدث الرسمي المقترحة برتبة ف-5 كبير رؤساء قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، حيث سيتولى قيادة وتوجيه فريق متكامل من موظفي العلاقات مع وسائل الإعلام وموظفي شؤون الإعلام يتألف من موظف اتصالات برتبة ف-4، وموظفين فنيين وطنيين يوفرهما مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وموظف فني وطني يوفره فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق مكتب المنسق المقيم للتركيز على الاتصالات الإنسانية. وسيعمل موظف الاتصالات الحالي برتبة ف-4 نائباً لرئيس قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام ونائباً للمتحدث الرسمي، وسيتولى إدارة العلاقات مع وسائل الإعلام، وتنسيق الإنتاج المتصل بالوسائط المتعددة أو المحتوى، والقيام بحملات التوعية. وستكون وظيفة الموظف المعاون لشؤون الإعلام المقترحة (موظف فني وطني) مكرسةً للإنتاج المتصل بالوسائط المتعددة والمحتوى وسيكون شاغلها متخصصاً في هذا المجال؛ وسيبقى الموظف المعاون لشؤون الإعلام

الحالي (موظف فني وطني) على اتصال دائم بوسائل الإعلام المحلية لإبقائها على علم بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وفي حين تسلم اللجنة بالحاجة إلى استراتيجية شاملة تتعلق بالاتصال وبضرورة تعزيز الاتصال بشأن عمل الأمم المتحدة ودعمها لحكومة هايتي وشعبها، تلاحظ الدور القيادي الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام بوصفه المتحدث الرئيسي باسمه. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم معلومات عن استراتيجية الاتصالات وأثرها في تقرير الميزانية البرنامجية المقبل.

دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد

14 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن شاغلي الوظائف المقترحة سيتعاونون على وضع نهج متسق وشامل للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال من أجل تقديم دعم أفضل للشركاء الوطنيين. وسيكون موظف الشؤون السياسية (ف-4) والموظف المعاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني) جزءا من الفريق العامل في دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حيث سيدعمان النظراء في الكيانات الحكومية الهايتية الأخرى إضافة إلى الشرطة، بما في ذلك وزارتا العدل والداخلية. وسيساعدان في العمل على جوانب الحكم الرشيد الأوسع المتمثلة في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، بطرق منها دعم جهود مراجعة الأطر القانونية المعنية، وإجراء الأبحاث والتحليلات، والاتصال بالشركاء الإقليميين والدوليين بشأن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

دائرة حقوق الإنسان

15 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الأمم المتحدة، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أصدرت في 14 تشرين الأول/أكتوبر تقريرا عاما يشدد على أن الاستجابات الوطنية والدولية لاحتياجات وحقوق ضحايا العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات غير كافية وغير ملائمة بالنظر إلى حجم المشاكل (www.ohchr.org/en/press-releases/2022/10/haiti-gangs-use-sexual-violence-instill-fear-un-report). ولا يوجد ضمن تشكيل ملاك الموظفين الحالي في دائرة حقوق الإنسان بالمكتب أي قدرة مكرّسة لرصد العنف الجنسي والجنساني أو منعهما أو التصدي لهما، ولا سيما فيما يتعلق بعنف العصابات. وللتعويض عن نقص الموارد، حُدد موظف وطني لشؤون حقوق الإنسان داخل فريق الرصد كمنسق معني بالعنف الجنسي مكلف بجمع وتسجيل حوادث العنف الجنسي، ضمن مهام أخرى مسندة إليه. واستجابة لقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الذي أمر فيه المجلس بأن تشمل وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب "قدرة مكرّسة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، حسبما يكون منطبقا"، ستدعم الموارد الإضافية جهود دائرة حقوق الإنسان من أجل ما يلي: (أ) زيادة القدرة على البحث فيما يتعلق بالحوادث وجمعها والتحقق منها وتسجيلها وتحليلها وتوليف نتائجها؛ (ب) تقديم المشورة إلى وحدات الشرطة المتخصصة الهايتية؛ (ج) دعم الشرطة الوطنية في صياغة استراتيجيات الشرطة المناسبة لمكافحة الجرائم الجنسية والعنف الجنساني وتنفيذها؛ (د) تقديم المشورة الاستراتيجية إلى القيادة العليا للبعثة بشأن إدماج اعتبارات العنف الجنسي المتصل بالعصابات في تخطيط البعثة وأنشطتها؛ (هـ) تعزيز التواصل مع المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء؛ (و) دعم فعالية التنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تصدي البعثة للعنف الجنسي المتصل بالعصابات. وفي حين أن هدف البعثة هو كفالة تقديم المشورة الاستراتيجية، علاوة على الرصد والتحليل والإبلاغ، فإن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)،

يعملون على منع العنف الجنسي ودعم الضحايا، بوسائل منها توفير الرعاية الطبية والمساعدة القانونية والدعم النفسي - الاجتماعي ودعم إعادة الاستيعاب/إعادة الإدماج. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة كذلك بأن نشر مستشار أقدم لشؤون حماية المرأة يتمشى مع الممارسات المتبعة في البعثات السياسية الخاصة الأخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

16 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن إعادة النذب المقترحة لوظيفة موظف إدارة البرامج (ف-4) إلى وظيفة مساعد خاص (ف-4) أمر مطلوب بسبب ازدياد تعقيد وحجم مسؤوليات نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالولايات الأساسية للمكتب والنهج المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما كفالة الإشراف المباشر على عنصر الحد من العنف المجتمعي وعنصر العدالة. ومهام موظف إدارة البرامج تتسم بطابع إداري أكثر يشمل دعم الموارد البشرية وشؤون المالية، في حين أن المساعد الخاص سيلبي احتياجات نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية المتعلقة بتزويده بالمزيد من الدعم التحليلي والاستراتيجي في ظل زيادة المسؤوليات في أعقاب تمديد الولاية. وهذا دور لا تُتقاسم تكاليفه مع نظام المنسقين المقيمين، على اعتبار أنه يوفر الدعم للشق المتعلق بمهام نائب الممثل الخاص للأمين العام ضمن دور نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ككل.

قسم الأمن

17 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن أجهزة إنفاذ القانون في البلد المضيف هي التي تتولى توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة. ونظرا لمستوى التحديات التي تواجهها الشرطة الوطنية الهايتية حاليا، يسعى المكتب إلى زيادة قدرته الأمنية من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات المنقحة للمخاطر المتصلة بالأمن الشخصي لرئيس البعثة ونائبه وتدابير المخاطر الأمنية في بورت - أو - برنس لأفراد البعثة. وسيعمل موظفو الحماية اللصيقة التسعة (فئة الخدمة الميدانية) في ثلاث نوبات لتوفير الحماية لرئيس البعثة ونائبه. ومن شأنهم أن يكونوا قادرين أيضا، في حدود قدراتهم، على تقديم الدعم لكبار زوار الأمم المتحدة الرسميين. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء سبع وظائف لموظفي اتصال أمني (فئة الخدمة الميدانية) في عام 2023 لتعزيز أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ الثلاثة، التي يعمل بها حاليا موظفون محليون من الشرطة الوطنية الهايتية، لتوفير قدرة استجابة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لاستخراج الأفراد والقيام بمهام الاستطلاع وتسيير الدوريات في أماكن عمل الأمم المتحدة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم في مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية.

قسم النقل

18 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن وظيفة موظف النقل (الخدمة الميدانية) المقترحة مطلوبة بسبب ما يلي: (أ) ازدياد عبء عمل وحدة النقل المتصل بالزيادة المتوقعة في عنصر ملاك موظفي البعثة وتدهور الحالة الأمنية في هايتي، الأمر الذي يتطلب إنشاء نظام إرسال لتنظيم وإدارة تحركات المركبات المدرعة إلى "منطقة حمراء" يزداد فيها انعدام الأمن دعما للأنشطة الحاسمة الصادر بها تكليف،

علاوة على مرافقة تحركات الأفراد على متن المركبات المدرعة من المطار الدولي وإليه؛ (ب) بدء العمل بنظام لإدارة أسطول المركبات باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع لأغراض التتبع والرصد، وهو ما يتطلب الإشراف والمراقبة المستمرين نظرا لحساسية المهمة؛ (ج) رصد احتياجات البعثة من الوقود والتنبؤ بها بسبب استمرار أزمة الوقود في البلد، وتحديد مصادر التزود به من خلال العقود التجارية واتفاقات مستوى الخدمات المبرمة مع شركاء الأمم المتحدة، وذلك رهنا بتوافر الوقود. ويتولى شاغل وظيفة موظف النقل أيضا مسؤوليات أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي تتمثل في إعادة تصميم وقيادة دعم البعثة بخدمات النقل استنادا إلى الموارد المتاحة، إعادة تصميم وقيادة مستمرين. وتؤدي الوظيفة الحالية للمساعد لشؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية) وظائف تتسم بطابع تقني وتشغيلي أكثر، من قبيل: (أ) إسناد المهام إلى السائقين؛ (ب) رصد متطلبات الإرسال وتوزيع أصول النقل المعمرة؛ (ج) كفالة مسك سجلات أصول النقل المعمرة وتجهيزها وفقا للإجراءات والمواعيد النهائية المعمول بها؛ (د) ضمان التوافر المستمر للمركبات لتخصيصها مؤقتا دعما للمهام المخصصة والطائرة، وفقا لتوجيهات موظف النقل المقترح.

19 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن ملاك الموظفين لعام 2023.

معدلات الشواغر

20 - يشير الأمين العام إلى تطبيق معدل شواغر قدره 50 في المائة في تقديرات الوظائف المقترحة المتعلقة بالموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين، وإلى تطبيق معدل شواغر قدره 35 في المائة في تقديرات الوظائف المقترحة من الرتبة المحلية ومعدل شواغر قدره 10 في المائة في التقديرات المتعلقة بالنشر المقترح لمتطوعي الأمم المتحدة (A/77/6 (Sect. 3)/Add.7)، الفقرتان 47 و 48). وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بالمعلومات الواردة في الجدول 2 أدناه بشأن متوسط معدلات الشواغر حسب فئة الموظفين. وتلاحظ اللجنة أنه، باستثناء الموظفين الدوليين، يكون متوسط معدلات الشواغر للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022 لجميع فئات الموظفين أعلى من معدل الشواغر المعتمد. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، توضيحات إضافية بشأن معدلات الشواغر المقترحة.

الجدول 2

متوسط معدلات الشواغر حسب فئة الموظفين

(بالنسبة المئوية)

الفئة	المعدل المعتمد لعام 2022	متوسط المعدل (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2022)
الموظفون الدوليون	20	18
الموظفون الفنيون الوطنيون	1	15
الموظفون الوطنيون - الرتبة المحلية	6	19
شرطة الأمم المتحدة	0	9

الوظائف الشاغرة

21 - زُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بحالة جميع الوظائف الشاغرة (انظر الجدول 1 مرفق هذا التقرير). وتلاحظ اللجنة أنه تم توظيف جميع موظفي الحماية للصيقة التسعة (فئة الخدمة الميدانية) وسبعة من السائقين التسعة (الرتبة المحلية). وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة التوظيف لشغل الوظائف الشاغرة في المكتب.

التكاليف التشغيلية

22 - يشير الأمين العام إلى أنه يُقترح تخصيص مبلغ إضافي قدره 2 067 900 دولار تحت بند التكاليف التشغيلية لدعم أنشطة المكتب، يشمل ما يلي: (أ) الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، بما في ذلك: 53 100 دولار لتوفير القدرة المتعلقة بالإمام بحالة حقوق الإنسان والقدرة المتعلقة بالرصد في المناطق التي تسيطر عليها العصابات والتي يكون وصول المكتب إليها محدوداً؛ (ب) السفر في مهام رسمية، بما في ذلك: 240 300 دولار لدعم سفر ثلاثة موظفين في انتدابات مؤقتة لأداء مهام إدارية؛ (ج) المرافق والبنى التحتية، بما في ذلك: 717 500 دولار لتغطية تكاليف استئجار حيز مكثبي إضافي في مقر قيادة البعثة، وصيانة مواقع العمل المشتركة، واقتناء اللوازم والمعدات المتصلة بالأمن؛ (د) النقل البري، بما في ذلك: 118 900 دولار لتغطية تكاليف تأمين المسؤولية قبل الغير والوقود لثماني مركبات مدرعة اقتنيت في إطار النفقات غير المتوقعة والاستثنائية التي وافق عليها الأمين العام؛ (هـ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك: 508 900 دولار لتغطية تكاليف اقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصيانة تلك المعدات، وخدمات الدعم لتوسيع حيز المكاتب وزيادة عدد موظفي البعثة؛ (و) الشؤون الطبية، بما في ذلك: 63 400 دولار لتوفير اللوازم الطبية واللقاحات والمستهلكات لموظفي البعثة الإضافيين؛ (ز) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، بما في ذلك: 365 800 دولار أساساً لتوفير الخبرة الخارجية في مجالات تحليل البيانات والمشتريات والاقتناء والهندسة والموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرة 49).

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

23 - يبلغ مجموع الموارد المقترحة لعام 2023 للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية ما قدره 387 100 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 218 300 دولار، أو 129 في المائة، مقارنة باعتمادات عام 2022 البالغة 168 800 دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن النفقات الفعلية في عام 2021 بلغت 6 000 دولار دون أن يُرصد لها اعتماد. وأبلغت اللجنة كذلك بأن النفقات الفعلية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022 بلغت 46 035 دولاراً؛ وأن النفقات المتوقعة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 تبلغ 25 000 دولار. ويعزى النقص المتوقع في الإنفاق في عام 2022، وقدره 97 765 دولاراً، أو 57,9 في المائة، في المقام الأول إلى الحالة الأمنية في منطقة البعثة التي حالت دون نشر الخبراء الاستشاريين. وبالنسبة لعام 2023، تبلغ الموارد الإضافية المطلوبة فيما يتعلق بالولاية الموسعة بموجب قرار مجلس الأمن (2022) 2645 ما قدره 53 100 دولار، وهي مخصصة للأنشطة في مجالين رئيسيين هما: للخبراء الاستشاريين في دائرة حقوق الإنسان لتوفير الإمام بالحالة والقدرة المتعلقة بالرصد؛ وللخبراء الاستشاريين في دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية لتنفيذ

وتيسير الحلقات الدراسية والدورات التدريبية لأفراد الشرطة المعيّنين في وحدات متخصصة في المجالات الشرطية الحاسمة من قبيل التدقيق، وغسل الأموال/التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الاختطاف، والاستخبارات الجنائية. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً أنه ينبغي أن تظل الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في أدنى مستوى على الإطلاق وأنه ينبغي أن يُستعان بالقدرات الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية (انظر A/75/7/Add.3، الفقرة 18). واللجنة، إذ تراعي أيضاً مستوى الإنفاق في النصف الأول من عام 2022، توصي بتخفيض الموارد الإضافية المقترحة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بنسبة 5 في المائة (2 700 دولار).

السفر في مهام رسمية

24 - يُقترح أن يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام 2023 للسفر في مهام رسمية ما يعادل 421 600 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 240 300 دولار، أو 132,5 في المائة، مقارنة باعتماد عام 2022 البالغ 181 300 دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بمعلومات عن النفقات لعام 2021 وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، مما يعكس زيادة كبيرة في الإنفاق بالنسبة لمعظم عام 2022. وتبلغ النفقات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ما قدره 425 761 دولاراً، والنفقات المتوقعة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 19 387 دولاراً. وتعزى الزيادة في النفقات البالغة 263 848 دولاراً، أو 145,5 في المائة، في المقام الأول إلى تكاليف سفر فريق التقييم المستقل المعني بهياتي، والتكاليف المرتبطة بنشر موظفين في انتدابات مؤقتة لسد الثغرات الناجمة عن الحالة الأمنية، وتكاليف السفر لحضور اجتماع منظم من قبل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وبالنسبة لعام 2023، تبلغ الموارد الإضافية المطلوبة فيما يتعلق بالولاية الموسعة بموجب قرار مجلس الأمن (2022) 2645 ما قدره 240 300 دولار، وهي ناجمة عن السفر المتكرر داخل منطقة البعثة لدعم الولاية الموسعة في مجالات الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، وحقوق الإنسان، وحماية المرأة، والأمن، وعن تعيين الموظفين في انتدابات مؤقتة لزيادة قدرة البعثة المتعلقة بالدعم المقدم للبعثة خلال فترات الزيادة المفاجئة في مجالات الإدارة، وشؤون المالية والميزانية، والموارد البشرية. واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ الحاجة إلى نشر موظفي دعم البعثة في انتدابات مؤقتة، تأمل أن تُقدّم في مشروع الميزانية المقبلة معلومات إضافية عن فعالية نموذج الأعمال المتعلقة بدعم البعثة.

المرافق والبنى التحتية

25 - يُقترح أن يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام 2023 للمرافق والبنى التحتية ما قدره 3 087 600 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 717 500 دولار، أو 30 في المائة، مقارنة باعتماد عام 2022 البالغ 2 370 100 دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بمعلومات عن النفقات لعام 2021 وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، مما يعكس نقصاً في الإنفاق بالنسبة لمعظم عام 2022. وبلغت النفقات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022 ما قدره 1 454 000 دولار، وتبلغ النفقات المتوقعة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 523 414 دولاراً. ويعزى نقص النفقات في المقام الأول إلى انخفاض تكاليف الخدمات الأمنية عما كان متوقعاً في ميزانية عام 2022. وبالنسبة لعام 2023، تبلغ الموارد الإضافية المطلوبة فيما يتعلق بالولاية الموسعة بموجب قرار مجلس الأمن (2022) 2645 ما قدره 717 500 دولار وتعزى إلى استئجار أماكن إضافية وإلى الخدمات

الأمنية. ويمثل المبلغ المقدر البالغ 342 000 دولار لاستئجار الأماكن التكلفة التعاقدية لاستئجار جناح جديد يضم 13 مكتبا في مقر قيادة البعثة لازم لمكاتب الموظفين الإضافيين المقترحين، على أن تقدم من خلال عقد إيجار المباني الجاهزة المبرم مع فندق Karibe الذي تشغله البعثة حاليا. وتمثل الاحتياجات الإضافية البالغة 242 400 دولار للخدمات الأمنية تكلفة تعويض أفراد شرطة الأمم المتحدة الثانية المأذون لهم حديثا مقابل تكاليف تدابير أمن أماكن إقامتهم ومبلغ 78 400 دولار مقابل المعدات الأمنية الإضافية.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

26 - يُقترح أن يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام 2023 فيما يتعلق باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ما قدره 792 400 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 506 400 دولار، أو 177,1 في المائة، مقارنة باعتمادات عام 2022 البالغة 286 000 دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بمعلومات عن النفقات لعام 2021 وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، مما يعكس زيادة كبيرة في الإنفاق بالنسبة لمعظم النفقات المتوقعة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022 ما قدره 967 200 دولار، وتظهر النفقات المتوقعة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 تعديلا قدره 6 453 دولارا. وتعزى الزيادة في النفقات في المقام الأول إلى تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة في عام 2022. وبالنسبة لعام 2023، تبلغ الموارد الإضافية المطلوبة فيما يتعلق بالولاية الموسعة بموجب قرار مجلس الأمن 2645 (2022) ما قدره 365 800 دولار، وهي تعزى إلى الاحتياجات من الموظفين الخارجيين لتقديم الدعم التقني القائم على المشاريع في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة والمهام المتعلقة بسلسلة الإمداد. وتعترم البعثة التماس خدمات المتعاقدين لتوفير الخبرة التقنية لفترات محدودة في المجالات التي لا تملك فيها البعثة حاليا أي قدرات، بما في ذلك: (أ) تقديم الدعم التقني لتسجيل المستعملين الجدد لبرامجيات ومعدات تتبع أسطول المركبات باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع وتدريبهم عليها؛ (ب) تصميم تطبيقات الحاسوب لأتمتة نظام حجز الإرسال وتدريب مستعمليها؛ (ج) تقديم الدعم التقني لتعزيز خطة استمرارية تصريف أعمال البعثة بتدابير مستدامة. وتشمل الأمثلة الأخرى دعم تخطيط الطلبات، وطلبات الشراء، وإدارة النفايات والإبلاغ عنها، ومبادرات الطاقة الخضراء. واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة اقتناعا تاما بالحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتغطية الاحتياجات الدورية المتعلقة بدعم البعثة. وتأمل اللجنة أن يُقدّم في تقرير الميزانية المقبل مزيد من المعلومات عن فعالية نموذج الأعمال المتعلقة بالدعم في هايتي. ومن ثم، توصي اللجنة بتخفيض الموارد الإضافية المقترحة فيما يتعلق باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بنسبة 5 في المائة (18 300 دولار).

النفقات لعامي 2021 و 2022 (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر)

27 - لدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية، بمقارنة، حسب بنود الإنفاق، بين الاحتياجات الأولية والاحتياجات الإضافية لعام 2023 وكذلك بين النفقات الفعلية في عام 2021 والنفقات خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، على النحو المبين في الجدول 2 من مرفق هذا التقرير.

28 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين 23 و 26 أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

ثالثاً - مسائل أخرى

دور إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في هايتي

29 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2019، يشارك المكتب في ميزانية الأمن المحلي المشتركة بين الوكالات والقائمة على تقاسم التكاليف، الخاصة بإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخدمات التالية: الاتصالات؛ والتدريب على أمن العمليات؛ وبرنامج تعريف المركبات؛ ومركز إدارة الأزمات؛ وقوة الحراسة؛ والدعم النفسي. وتحسب المساهمة على أساس نصيب الفرد وتدفع على أساس سنوي (انظر الجدول 3 أدناه).

الجدول 3

المساهمات في ميزانية الأمن المحلي المشتركة بين الوكالات والقائمة على تقاسم التكاليف

(بدولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	
67 710	51 306	31 036	156 469	المساهمة

ميزانية الأمن المحلي المقبلة القائمة على تقاسم التكاليف لعام 2023 هي قيد النظر، في انتظار التعديلات المحتملة بسبب الوضع الحالي. وستراعى فيها أيضاً أسعار الوقود ومعدل التضخم، التي لم تخضع بعد للتقييم المفصل. ولا يتضمن جدول ملاك موظفي المكتب وظائف أمنية يُشترك في تمويلها. بيد أن هناك ثماني وظائف في هايتي ممولة في إطار أنشطة مشتركة التمويل في إطار إدارة شؤون السلامة والأمن (وظيفة واحدة لرئيس مستشاري الأمن برتبة ف-5، ووظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن برتبة ف-4، ووظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن برتبة ف-3، و 5 وظائف لمساعدين معينين بالأمن الميداني (خ ع - ر أ)).

دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هايتي

30 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يركز على تنفيذ ثلاثة برامج في هايتي هي: برنامج مراقبة الحاويات؛ ومشروع التخاطب بين المطارات؛ والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. وينصب تركيز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الحدود وإنفاذ القانون البحري لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. وفي مجالات إدارة الحدود، يعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الجمهورية الدومينيكية، كما أنشئت وحدة لمراقبة الموانئ في داجابون بالجمهورية الدومينيكية. وقد أبرم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اتفاقاً لمستوى الخدمات، ولكنهما كيانان منفصلان من الناحية الإدارية. وبموجب اتفاق مستوى الخدمات، يوفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الحيز المكتبي وجميع المعدات، بما في ذلك السيارات وأجهزة الراديو اللازمة لضمان عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على أساس سداد التكاليف، التي ستوفر ما دام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ممولاً لأغراض العمل في هايتي.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

31 - يشير الأمين العام إلى أنه يطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) الموافقة على التكاليف الإضافية المقترحة لأفراد الشرطة والموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية؛

(ب) تخصيص مبلغ إضافي قدره 6 630 700 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية؛

(ج) اعتماد مبلغ إضافي قدره 299 900 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (المرجع نفسه، الفقرة 50).

32 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام.

المرفقان

الجدول 1

حالة التوظيف في الوظائف الشاغرة

الوحدة التنظيمية	اللقب الوظيفي	حالة عملية التوظيف
الموارد البشرية	موظف موارد بشرية (ف-3)	أعلن عن الوظيفة الشاغرة في إطار التوظيف من قوائم المرشحين المقبولين
الشؤون الطبية	رئيسة (رئيس) ممرضات (ممرضين) (ف-2)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار أن تصدر الموافقة من مجلس الاستعراض المركزي في الميدان
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	أنجزت عملية التوظيف
النقل	سائق (ر م)	يوشك التعيين في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار أن تصدر شهادة الشرطة
المشتريات	موظف مشتريات معاون (م ف و)	استأنف شاغل الوظيفة عمله بعد إجازة خاصة غير مدفوعة الأجر، ولم تعد الوظيفة شاغرة
فريق الدعم المعيشي	مساعد لشؤون الإمدادات (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقال
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	موظف الشؤون الجنسانية (ف-4)	يشغل الوظيفة موظف منشور في انتداب مؤقت في المقر حتى 8 آذار/مارس 2023. وكانت المدة الأولية للانتداب قصيرة جدا بحيث لا يكون استبدال شاغل الوظيفة أمرا مفيدا
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	موظف للمراسم (م ف و)	شُرع في التوظيف، وسيتم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة
قسم الشؤون السياسية والحكم الرشيد	موظف للشؤون القضائية (ف-4)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقال
قسم الشؤون السياسية والحكم الرشيد	موظف شؤون سياسية (م ف و)	أنجزت عملية التوظيف
قسم الشؤون السياسية والحكم الرشيد	موظف معاون لشؤون الانتخابات (م ف و)	ما زال التوظيف لشغل هذه الوظيفة جاريا، وسيجرى تقييم كتابي في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الوحدة التنظيمية	اللقب الوظيفي	حالة عملية التوظيف
قسم الشؤون السياسية والحكم الرشيد	كبير موظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-5)	أُنجزت عملية التوظيف
قسم الشؤون السياسية والحكم الرشيد	موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-4)	شُرع في التوظيف، وسيتم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة
دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية	مفوض شرطة الأمم المتحدة (مد-1)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقاء
دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية	موظف قانوني معاون (م ف و)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، وقد بلغ مرحلة انتقاء المرشح
دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية	موظف تخطيط شرطة الأمم المتحدة (ف-3)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقاء
دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية	مساعد إداري (ر م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	مساعد معني بالأمن الميداني (ر م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار برمجة المقابلة
الأمن	مساعد معني بالأمن الميداني (ر م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار صدور تصريح السلامة الصحية
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار تأكيد تاريخ الإخلاء
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	أُنجزت عملية التوظيف
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقاء
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقاء
الأمن	موظف حماية لصيقة (خ م)	يوشك التوظيف في هذه الوظيفة على الانتهاء، في انتظار عملية الانتقاء
دائرة حقوق الإنسان	موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-4)	أُنجزت عملية التوظيف

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية، ر م = الرتبة المحلية، م ف و = موظف فني وطني

الجدول 2

نفقات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المتكبدة حتى الآن في عام 2022 والتوقعات لبقية العام

بيان الفئة	النفقات الفعلية للفترة من التوقعات للفترة من تشرين			
	ميزانية عام 2022	أيلول/سبتمبر 2022	الأول/ديسمبر 2022	التوقعات لعام 2022 في الإنفاق
الشرطة المدنية	826 400	492 434	301 584	794 017
الموظفون الدوليون	13 353 900	10 307 675	3 839 122	14 146 797
الموظفون الوطنيون	2 772 900	1 601 543	352 416	1 953 959
الأفراد المقدمون من الحكومات	127 500	84 174	24 826	109 000
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	168 800	46 035	25 000	71 035
السفر في مهام رسمية	181 300	425 761	19 387	445 148
المرافق والبنى التحتية	2 370 100	1 453 937	523 414	1 977 350
النقل البري	244 900	1 532 344	69 590	1 601 934
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1 311 900	1 031 397	119 359	1 150 756
الشؤون الطبية	197 600	31 950	2 146	34 096
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	286 000	967 233	(6 453)	960 780
المجموع	21 841 300	17 974 482	5 270 390	23 244 872